

سري مقدسي*

الظلم البيئي ومشهد إنكار الوجود الفلسطيني**

عمدت إسرائيل بكل الوسائل، ومنذ تأسيسها في سنة ١٩٤٨، إلى إنكار الوجود الفلسطيني على الأرض، وتغطية إزالتها عن الخريطة أكثر من ٥٠ بلدة وقرية وخربة. ومن ضمن تلك الوسائل، ما يمكن تسميته "حملة غسيل أخضر"، عبر غرس ملايين الأشجار فوق المواقع المدمرة، واقتلاع أشجار الزيتون والحمضيات التي ترمز إلى الوجود الفلسطيني. كما أن نوع الأشجار التي غُرست، جرى انتقاؤه بعناية، ذلك بأن أشجار الكينا والسرو تحجب الشمس عن التربة، فتقتل النباتات التي تنمو عادة في تلك الأرض، وتنبت مكانها نباتات أخرى لا علاقة لها بالبيئة الأصلية. إنها جريمة إيكولوجية بحق الأرض الفلسطينية، فضلاً عن كونها جريمة بحق الإنسان الفلسطيني.

"نحن من الكويكات التي هدموها وشردوا أهلها، فهل التقيت أحداً من الكويكات؟"
أعجبنى ترديد الكاف في الكويكات،
فعاجلت ضحكتي قبل أن تنطلق، لولا
صوت امرأة جاء من وراء المزالة غرباً:
"البنت ليست نائمة يا شكرية، البنت ميتة يا
شكرية."

ثم تناهت إلينا صرخة مخنوقة،
فاختنقت أنفاس الجميع حتى انحبست
الصرخة. فعادوا إلى استجوابي. فقلت: "لا".
"أنا من المنشية. لم يبق فيها حجر على

عندما يعود سعيد - بطل رواية إميل

حبيبي "المتشائل" الصادرة

في سنة ١٩٧٢، والتي تتناول بسخرية

سوءاء الوقائع التي جرت بعد التطهير

العراقي في فلسطين وخلالها في سنة ١٩٤٨ -

عبر الحدود من لبنان، يلجأ إلى فناء جامع

الجزار في عكا، فيحيط به الناس ويسألونه إن

كان قد صادف أناساً من قراهم التي احتلتها

الميليشيات الصهيونية ودمرتها وهجرت أهلها،

مثلما يرد في المقطع التالي المقتبس من

الرواية:

* أكاديمي وكاتب لبناني: أستاذ في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس.

** نص بالإنجليزية خاص بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية" بعنوان: *Ecological Injustice and the Landscape of*

Denial in Palestine.

ترجمة: صفاء كنج.

حجر، سوى القبور. فهل تعرف أحداً من المنشية؟
"لا".

"نحن هنا من عمقا، ولقد حرثوها، ودلقوا زيتها. هل تعرف أحداً من عمقا؟"
"لا".

"نحن هنا من البروة. لقد طردونا وهدموها، هل تعرف أحداً من البروة؟"
"أعرف امرأة كانت مختبئة مع طفلها بين أعواد السمسم".

فسمعت أصواتاً كثيرة تحدث أيهن تكون هذه المرأة، فعدوا أكثر من عشرين أم فلان حتى صاح كهل من بينهم: "كفوا! إنها أم البروة، فحسبها وحسبنا." فكفوا.

ثم عادت الأصوات تنشب في عناد مع أن قراها، كما فهمت، قد درستها العسكر:

"نحن من الرويس."

"نحن من الحدة."

"نحن من الدامون."

"نحن من المزرعة."

"نحن من شعب."

"نحن من وعرة السريس."

"نحن من الزيب."

"نحن من البصة."

"نحن من الكابري."

"نحن من إقرت."^١

إقرت والكابري والبصة والدامون والرويس

والبروة والمنشية وغيرها من القرى الوارد

ذكرها هنا هي قرى حقيقية، وهي بعض من

مئات القرى الفلسطينية التي هُجرت خلال ما

يسميه الفلسطينيون نكبة ١٩٤٨.^٢ وكتب

قسطنطين زريق في الكتاب الذي صك فيه

مصطلح "النكبة"، أن "أربعمئة ألف عربي أو أكثر

يشردون من بيوتهم، وتنتزع منهم أموالهم

وأموالهم، ويهيمنون على وجوههم فيما تبقى من

فلسطين وفي البلدان العربية الأخرى، لا يدرون

ما يخبئه لهم القدر، أو أي مورد من موارد العيش

يرتادون.^٣ لقد هُجرت البلدات والقرى الفلسطينية كلها تقريباً - نحو ٨٧٪ - وتحولت إلى ما أصبح لاحقاً دولة إسرائيل، كما سُرد ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني من بيوتهم،^٤ وقد منعهم الجيش الإسرائيلي من العودة إليها (ولا يزال يمنعهم) على الرغم من حقهم الأخلاقي والقانوني في العودة الذي أقرته الأمم المتحدة.^٥ غير أنه يجب عدم التفكير في النكبة عملياً بصفتها حقبة بعينها حدثت وقائعها في سنة ١٩٤٨ فحسب، بل ينبغي لنا أيضاً النظر إليها بصفتها عملية لا تزال مستمرة، ذلك بأن "الغزو هو منظومة هيكلية، وليس حدثاً" واحداً، مثلما كتب المؤرخ باتريك وولف،^٦ الأمر الذي يعني أن النكبة بدأت، لكنها لم تنته في سنة ١٩٤٨. فالأهالي الذين سُردوا في تلك الفترة أساساً، وتحولوا إلى لاجئين لا يزالون محرومين من العودة:

والفلسطينيون الذين نجوا من التطهير العرقي في وطنهم في سنة ١٩٤٨، ويشكلون اليوم خمس سكان إسرائيل ضمن حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، لا يزالون يُعدون مواطنين من الدرجة الثانية في دولة يحظى فيها اليهود بالامتيازات القانونية والمؤسسية على حساب غير اليهود؛ ولا تزال منازل الفلسطينيين تتعرض للهدم ليس فقط في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، بل أيضاً - وعلى نطاق صادم - داخل إسرائيل نفسها؛ ولا يزال يتم تشريد الفلسطينيين وإخراجهم من بيوتهم ومنعهم من دخول وطنهم وتجريدتهم من حقهم في الإقامة وترحيلهم من القدس. بعبارة أخرى، إن النكبة مستمرة، وهي، بتعبير مختلف نوعاً ما، لم تنته ولم تكتمل أو تُنجز:

فالفلسطينيون ما زالوا يواصلون التصدي لها ومقاومتها. وفي الواقع، فإن من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن المشروع الصهيوني الاستعماري - الاستيطاني في فلسطين، بكل ما لديه من قدرة دمار هائلة، لا يزال بارزاً، لأن الهيكلية التي نشأت في سنة ١٩٤٨ لم تكتمل بعد: لم تنته، ولم تنجح كذلك. وهذه الازدواجية تلعب دوراً رئيسياً في الصراع كما سنرى.

جوزيف فايتس في سنة ١٩٤٠، "ما من طريقة غير ترحيل العرب [أي الفلسطينيين] من هنا إلى البلاد العربية المجاورة، ترحيلهم جميعهم، ربما باستثناء بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب عدم الإبقاء ولا حتى على قرية واحدة".^٨ وفي أواخر سنة ١٩٤٨، شكّل فايتس نفسه "لجنة ترحيل" (لجنة ترانسفير) كان هدفها وفق تعبيره "منع العرب [أي الفلسطينيين] من العودة إلى دورهم [من خلال] إحداث أكبر قدر ممكن من الدمار في القرى خلال العمليات العسكرية... [ومن خلال] منعهم من زراعة أي جزء من الأرض، ومن ضمن ذلك حصاد وجني [المحاصيل] وقطاف [الزيتون] وما إلى هنالك".^٩

وعلى الرغم من الاستخدام المفرط للقوة المراد منها إحداث أكبر قدر من الأضرار بمنازل الفلسطينيين لجعلها غير صالحة للسكن خلال المعارك، فإن قرى بأكملها نجت من الحرب. ومثلما ذكر نور الدين مصالحة، فقد واصلت إسرائيل وبصورة منظمة ومنهجية تدمير القرى الفلسطينية لفترة طويلة بعد الحرب، وحتى في خمسينيات القرن العشرين وستينياته.^{١٠} ويقول آرون شاي إنه فقط في ربيع سنة ١٩٦٥ جرى "اعتماد سياسة واضحة 'بتسوية' القرى المهجورة بالأرض بهدف 'تنظيف' البلد، وفق التعبير الرسمي المستخدم آنذاك".^{١١} ومن شأن ذلك، وفق ما أشار إليه مسؤول في وزارة الخارجية، أن يجعل السياح يتوقفون عن طرح "أسئلة لا لزوم لها" فيما يتعلق بمشاهد الدمار.^{١٢} ويقول شاي إن الخطة كانت تقوم على "أن تُسوَّى بالأرض منطقة تمتد من إصبع الجليل جنوباً لتشمل كل تلة ورابية وكوخ، من أجل 'تنظيف' الأرض. ومثلما قال أحد الذين جرت مقابلتهم، فإن هذا من شأنه أن يمنع القرويين العرب [أي الفلسطينيين] من أن يزعموا يوماً ما أن: 'هذه شجرتي. هذه كانت قريتي'".^{١٣} لن تبقى لا شجرة ولا قرية: كانت الفكرة أنه مع تنظيف المكان ومحو معالمه ستُمحى كذلك

بعد أن صممت البنادق وخبت أصداً خطى العائلات المشردة وساد سكون مخيف، سيطرت الدولة الإسرائيلية الجديدة على أراضٍ أُخلت بالقوة من سكانها: أراضٍ عربية فلسطينية بقراها الخالية والمدمرة جزئياً، وعشرات آلاف الفدادين من بساتين الزيتون والحمضيات الخصبة مع ما يحيط بها ويصل فيما بينها من مساحات حرجية. إن مزيج العمليات الثقافية والطبيعية حوّل على مر الزمن تضاريس فلسطين الطبيعية شرق المتوسط إلى إرث طبيعي وثقافي على حد سواء، وفق ما تقول جالة المخزومي، شارحة أن "التضاريس الطبيعية الريفية، وبصفتها مخزوناً لما تبقى من الغابة المتوسطة الأصلية، تمثل إراثاً طبيعياً يجمع في نسيجه المتنوع مساحات تغطيتها الأشجار، وجبالاً حرجية تُعد موئلاً للتنوع الطبيعي الحيوي الفريد في المنطقة". لكنها تضيف على الفور أن "المساحات الطبيعية الريفية التقليدية تعد إراثاً ثقافياً، مكاناً يعبر عن الهوية، ومستودعاً للهجات المحلية وممارسات الاعتناء بها، وللقيم والممارك والتصورات التقليدية والاجتماعية - الثقافية".^{١٤} وهكذا، كانت الأراضي الفلسطينية التي وقعت في يد إسرائيل خليطاً من السيرورات الاجتماعية والطبيعية - هي نتيجة الثقافة بقدر ما هي نتيجة الطبيعة بالمعنى الفطري - التي تطورت معاً على امتداد قرون. كانت الخطة الصهيونية منذ البداية - وحتى في الواقع منذ ما قبل تخريب فلسطين - تقوم على الاستحواذ على هذه الأراضي وتحويلها إلى شيء آخر: تغريبها بالمعنيين المادي والرمزي عن أهلها الأصليين الذين اقتلَعوا حرفياً منها وتم ترحيلهم و"نقلهم" عبر خطوط الهدنة إلى البلاد العربية المجاورة. وطبعاً، ليس الترحيل أو "الترانسفير" سوى تعبير صهيوني ملطّف للتهجير القسري للفلسطينيين، جرت مناقشته والتخطيط له على نطاق واسع قبل اندلاع المعارك عملياً في سنة ١٩٤٨، والذي يُفهم من وجهة النظر الصهيونية على أنه، وفق ما شرّحه

الحقوق السياسية والمطالب المؤسّسة على الانتماء وحق الملكية.

إن جزءاً أساسياً من عملية الهدم والشطب هذه كان يتضمن إعادة الكتابة، بالمعنى المادي وعلى المستوى الرمزي، فشُطبت أسماء الأماكن العربية واستُبدلت بأسماء عبرية، عبر الاستحواذ على الطوبوغرافيا بواسطة اللغة ومن خلالها، مثلما حدث عبر العمليات الاستعمارية الاستيطانية - لكن في هذه الحالة ليس في القرن الخامس عشر أو القرن السابع عشر، وإنما في عز ظهور الإعلام المرئي في القرن العشرين. وشكّلت لجنة تسمية الأماكن لوضع طوبوغرافيا عبرية على الخرائط تتماشى مع رسم خرائط جديدة للتضاريس والأماكن. وبعد سنة ١٩٤٨، ومثلما قال ميرون بنفينستي، "تحول البلد إلى لوح أبيض يمكن للجنة أن تضع عليه الأسماء كما تشاء"، فكانت النتيجة خليطاً من أسماء الأماكن القريبة من الأصل، أو المستوحاة تماماً من التوراة، أو القريبة من أسماء أماكن توراتية.^{١٤} لقد أزيلت مئات القرى الفلسطينية عن الخريطة - مُحيت أسماءها الأصلية تماماً أو "حوّرت" بطريقة ما، إلى أسماء عبرية جديدة - كما لو أنها أزيلت عن وجه الأرض.

ومن الأهداف وراء ذلك رسم خريطة تتضمن مشاهد ريفية هائلة تحمل أسماء أماكن توراتية، من أجل العودة باليهودي المعاصر الناظر إلى الأرض إلى زمن سحيق، إلى لحظة متخيلة يكملها تاريخ متخيل.

يقول رافي سيغال وإيال وايزمان إن "العين التي ترى 'مشاهد ريفية توراتية' لا تسجل ما لا تريد رؤيته، إنه إقصاء بصري يسعى للإقصاء المادي." و"مثلما يحدث على خشبة المسرح، فإنه يمكن رؤية المنظر البانورامي بصفته مشهداً طبيعياً معدّلاً جمعبته يد مسرحية خفيفة يتعين عليها أن تبتعد عن المسرح ما إن تُضاء الأنوار."^{١٥} إن مثل هذا المشهد الطبيعي، وفق ما يقولان، لا يختزل فقط وببساطة علاقات القوى، بل يعمل مثل آلية للهيمنة والسيطرة،^{١٦} والقصد

الرئيسي منه هو إعادة صوغ المكان والمشهد الطبيعي لفلسطين من أجل إزالة الوجود الفلسطيني الأصلي بهدف ترسيخ رؤية أنقى للأرض من المنظور اليهودي. ومثلما يقول أوري أيزنزاويغ "إنهم [المستعمرون اليهود] مضطرون إلى خلق رؤية تحجب الفلسطيني تحديداً كي لا يرونه." ويضيف: "باختصار إن الفضاء الذي يحلمون به، والفارغ من كل ما هو غيّري، يُرى بالضرورة بصفته الذات."^{١٧} وكما سنرى، فإن هذه المحاولة للاستحواذ على الحيّز المكاني من خلال إزالة كل أثر للآخر لها هيكلية مزدوجة: فهي من جهة تسعى لإنكار الوجود الفلسطيني، وبالتالي الأحقية في الأرض، وهي من جهة ثانية تؤكد جملة من القيم المضادة من خلال رسم مشاهد طبيعية يهودية مفترضة خُطت بعناية (المشهد المسرحي الذي تحدث عنه سيغال ووايزمان). وبالتالي فإن هذه الهيكلية المشهدية، وفي أوج قوتها، تنفي نفيها ذاته للوجود الفلسطيني في سياق العملية نفسها لتأكيد ضده، فتتيح للناظر أن ينعم بالمشهد المسرحي المُفرّغ كأنه كان في الأساس فارغاً وينتظر أن يُملأ: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وفق الشعار الصهيوني المعروف.

غير أن هذه المحاولة لمحو المشهد الطبيعي الفطري والوجود الفلسطيني لا تزال بعيدة تماماً عن الاكتمال؛ فبقايا المنازل الفلسطينية المهدامة تنتشر في مختلف أنحاء إسرائيل داخل حدود ما قبل سنة ١٩٦٧، ومنها أنقاض قرية لفتا على سبيل المثال، والتي لا تزال منتصبة في مكانها عند مدخل القدس تماماً على الطريق السريع الذي يصلها بتل أبيب: إنها بقايا قرية فلسطينية بأكملها تعلن للزائر أنه وصل إلى المدينة التي تزعم إسرائيل أنها عاصمتها. وتكمن المفارقة في أن هذه المزاعم ذاتها تستند في الوقت نفسه إلى نفي الوجود الفلسطيني - الذي قاد إلى إخلاء لفتا وتهجير أهلها - وإلى الكذب الذي تفضحه هذه المنازل المهجورة الماثلة على سفوح المدينة المقدسة، وطبعاً، إلى

إنه "على الرغم من أن المخطط الاستعماري عادة ما يقوم على اقتلاع الغابات، فإن المشروع الصهيوني يركز في المقابل على زرع الأشجار".^{١٨} وفي الحقيقة، ومثلما بينت نوعاً كادمان، فإن المناطق الآهلة سابقاً، والتي تشمل تقريباً نصف القرى المهجرة التي وثقها وليد الخالدي في كتابه المرجعي "كي لا ننسى"، زُرعت بالأشجار الحرجية، وباتت اليوم ضمن مواقع سياحية ومنتزهات وحدائق أو محميات طبيعية.^{١٩} وأحد المسؤولين عن تركيب اللافات في هذه الحدائق يُقر بلا مواربة تقريباً، بأن قسماً كبيراً من الحدائق الإسرائيلية "أنشئ على الأراضي التي كانت تقوم عليها القرى الفلسطينية، والغرض من الأحراج هو التعمية عليها".^{٢٠} ومن الأمثلة الصارخة لذلك، الغابة المزروعة على أنقاض مدينة صفورية التي يقاسي أهلها الأصليون في مخيمات اللجوء في لبنان، أو في حي الصفاة في الناصرة، أو في أملاك من تسميهم السلطات الإسرائيلية "الحاضرين الغائبين" في الناصرة وغيرها من مدن الجليل وقراه.

غابة بيريا على سبيل المثال هي الأكبر في منطقة الجليل. وتقول المصلحة المشرفة عليها إنها "تزرع بالمواقع المتنوعة التي تخطف البصر - بساتين وبنابيع ومعيد يهودي قديم ومقلع للجير وأضرحة وزهور متنوعة ومسارات للمشبي ومواقع تطل على مناظر خلابة".^{٢١} وفعلاً، بينما يعد المنشور السياحي الخاص بالغابة الروائع التي تزرع بها، فإنه يتجنب عمداً أي ذكر لقرى بيريا وعلماء وديشون وقديتا وعين زيتون وعمقا (التي ورد ذكرها في المقطع المقتبس من رواية "المتشائل" في مقدمة المقالة)، والتي كانت كلها في وقت ما قائمة على الأراضي التي تمتد الغابة فوقها اليوم، ولا تزال حجارتها موزعة بين أشجارها.^{٢٢} ويخبرنا المنشور السياحي الخاص بـ "حديقة أيلون - كندا" أنها "تزرع بالمناظر الحرجية الطبيعية والغابات المزروعة، ولا سيما بالأشجار المثمرة

وجود أولئك الذين ربما جرى ترحيلهم، لكنهم مصممون على المطالبة بحقوقهم، وبينها قبل أي شيء الحق في العودة إلى أرضهم. وفي كل مكان في سائر أنحاء البلد، لا تزال ماثلة بقايا المنازل الفلسطينية، أو المنازل الفلسطينية التي هُجر أهلها واستُصلحت كي يتمكن "مالكوها" الجدد من العيش فيها، وهي تقف أحياناً شاهداً صامتاً غريباً وسط الحضور اليهودي المعاصر، ونجدها أحياناً ماثلة في الخلفية في أماكن لعب الأطفال، وتسجل أحياناً غياباً غريباً في شارع مدينة مزدهم مثلما هي الحال في معظم أحياء يافا، حيث المنازل الفلسطينية ذات الأقواس الناعمة والنوافذ المسدودة بالحجارة وأغصان الأشجار الخارجة من سقوفها تدفع الناظر إليها إلى أن يطرح السؤال الذي يُحجم كثير من الناظرين عن طرحه: لمن هذه المنازل؟ وهي تشكل أحياناً جزءاً بأكمله من المدينة: مثل حي وادي الصليب في حيفا، على سبيل المثال، الذي يبدو مثل مدينة أشباح بمنازله الفلسطينية المهجورة؛ إنه حي بأكمله يخلو من جيران غير مرغوب فيهم. وبينما تُركت منازلهم مهجورة ومهملة، أو سُدت أبوابها ونوافذها، يقاسي هؤلاء "الجيران" أنفسهم في مخيمات اللجوء محرومين من العودة إلى بيوتهم.

إن ما يثير الاهتمام هو أن مشهد بقايا المنازل المهجورة هذا ماثل في الخلفية، مثلما كان، في حياة الإسرائيليين اليومية من دون أن يلفت الانتباه أو يثير قدراً كبيراً من الاهتمام أو الانتباه. وتبقى الأسئلة التي يجب طرحها طي الكتمان.

لقد بُذلت في كثير من الأحيان، جهود جبارة (ولا تزال تُبذل) لطمس بقايا المنازل الفلسطينية المهدامة، بل قرى بأكملها. وتقوم الآلية الرئيسية المستخدمة في حجبها على زراعة الغابات - زراعة الأشجار وحتى غابات بأكملها فوق بقايا منازل القرى الفلسطينية المهدامة لإخفائها عن الأعين في طيات المشهد. تقول إيروس برافرمان



رسم يُظهر صفورية كما كانت، وخلف الرسم صورة للغابة التي عُرسَت فوق القرية.

الرئيسياً في حجب الوجود الفلسطيني. هذه البنية المزدوجة تتيح للصهيونيين إنكار مطالبة الفلسطينيين بأرضهم بطريقة محوِّرة، من خلال التشديد على جملة من القيم (في هذه الحالة، المناظر "الطبيعية")، وبالتالي، فإن إنكار حقوق الفلسطينيين هو أمر تم التفكير فيه ملياً ولم يُلتفت إليه بصورة عرضية. سأعود إلى هذه النقطة بعد قليل، لكنني أريد أن أسجل هنا أن هذه البنية المحوِّرة هي التي تجعل أشخاصاً من أصحاب الفكر الحر أساساً يؤيدون التطهير العرقي من دون أن يسلّموا بأن هذا هو فعلاً ما يفعلونه في الواقع. وبالتالي، ومثلما تقول هايدي غرونباوم، فإن الغابات هي هيكليات تتيح التواطؤ، وذلك حرفياً من خلال تحوير معالم الأرضية المادية التي تقف عليها.^{٢٧}

التي يمكن مشاهدتها في جميع أنحاء المنطقة،^{٢٣} لكن ما لا تأتي على ذكره هو أنها زُرعت فوق أنقاض عمواس ويالو وبيت نوبا.^{٢٤} أما غابة لافي/ جنوب أفريقيا فزُرعت أشجارها على أنقاض قرية لوبية.^{٢٥} وهكذا دواليك، يتكرر الأمر نفسه مع مئات القرى. لا يوجد شيء اسمه طبيعة برية؛ لا يوجد غير التهجير.^{٢٦}

لا تطمس الغابات المعالم الفلسطينية فحسب، بل إنها تعرض أيضاً مجموعة متنوعة من القيم لاجتذاب الراغبين في الاستمتاع بالمناظر الجميلة (وكذلك المانحين). ومثلما ذكرتُ آنفاً، فإن هذا الأمر ينطوي على ازدواجية: فمن جهة هناك إنكار لمطالبة الفلسطينيين بأحقّيتهم في الأرض، ومن جهة ثانية، تثبيت قيمة أخرى يؤدي التركيز المبالغ به عليها دوراً

”تَوَجَّه الأشجار رسالة استدامة وازدهار وسيطرة”، وبالتالي، فإن زراعة الأحراج لم تلمس فقط بقايا الوجود الفلسطيني (وهي مسألة لا يوليها طال أهمية كبيرة)، بل أشاعت شعوراً باستمرارية النظام الاستعماري الجديد. وقد جرى التفكير في زرع الأشجار تماماً على أنه مناورة عسكرية في حرب احتلالية، أو “هجوماً مؤللاً”، وفق ما يسميه طال. ففي البداية أشعلت الحرائق في النظام البيئي الفطري لإزالة الغطاء النباتي الموجود، ثم استُخدمت جرافات “كاتربيلر دي ٤” (الجرافات نفسها التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي تكراراً لهم منازل الأسر الفلسطينية) لتسوية الأرض، وبعد ذلك، وفق ما يقول طال، “انضمت مبيدات الأعشاب إلى الترسانة المستخدمة للقضاء على الشجيرات والأعشاب الفطرية.”^{٣٣} وكانت الغاية من هذه الإبادة العنيفة للنظام البيئي ضمان القضاء على فرص بقاء أي نوع آخر عدا الأشجار الجديدة التي يتم زرعها - والغابات الإسرائيلية في معظمهما ينمو فيها نوع واحد من الأشجار (لكن طبعاً، وجدت الأنواع الفطرية طريقها كي تنمو وتبقى - وهي نقطة سأعود إليها بعد قليل). اعتمدت زراعة الأشجار في هذه الغابات الإسرائيلية الجديدة على معايير صيغت بهدف الحصول على أوسع تغطية وأكثرها كثافة، وعلى تسريع نمو الأشجار الجديدة بهدف تطوير الأراضي وتغطيتها بأسرع وقت ممكن وبالطريقة الأمثل. ووفقاً لطلال، زُرعت الأشجار بحيث لا تتجاوز المسافة بينها أكثر من مترين،^{٣٤} وأعطيت الأفضلية للأنواع السريعة النمو، ولهذا جُلِبَت أشجار الكينا (الأوكاليبتوس) من أستراليا، وذلك جزئياً لأنها تنمو بسرعة كبيرة (يمكنها بلوغ ١١ متراً في خلال ٧ أعوام فقط)، وكذلك لأنها تتغلب على الأنواع المنافسة لها من خلال حجب الشمس عنها وزيادة حموضة التربة فتقضي بالنتيجة على الأنواع الفطرية وتمنع نباتات أخرى من الإنبات والنمو. بعبارة أخرى، مثل استخدام شجر الكينا،

عندما يتجول بطل قصة “في مواجهة الغابات” للكاتب أبراهام يهوشع في الغابة التي يعمل فيها حارساً مهمته التحذير من خطر الحرائق، يستمتع بتعاقب الضوء والظلال المناسبة عبر الأشجار. لكن الغابة تثير لديه في الوقت نفسه شعوراً غريباً. “هذه الغابة لا يُسمع فيها صوت حفيف، بل إنها ساكنة مثل مقبرة. غابة العزلة. تقف فيها أشجار الصنوبر منتصبه، نحيلة وجادة، مثل سرية من المجندين الجدد ينتظرون قائدهم”،^{٣٥} ليتبين له لاحقاً وجود حجارة منحوتة ومدقوقة منتشرة بين الأشجار، وترسم حدود منازل، فيكتشف أن الغابة “تنمو فوق، حسناً، فوق قرية مهدمة.”^{٣٦} إن الصفات العسكرية التي يستخدمها يهوشع لوصف الأشجار (مثل مجندين ينتظرون قائدهم) تكشف عن عسكرة الأشجار في مختلف مراحل المخطط الصهيوني في فلسطين، لكن جوزيف فايتس الجامع يعبر عن ذلك كالعادة بعبارات أكثر جرأة: “إذا أردنا السيطرة على الأرض - وحدها الغابة، وحدها الشجرة ستقودنا إلى هدفنا.”^{٣٧} بعبارة أخرى، إن هوس الصهاينة بزراعة الأشجار لم يكن منذ البداية، نابعاً من ولعهم بـ “الطبيعة” أو للحفاظ على المناظر الطبيعية الفطرية (والغابات الإسرائيلية ليست بأي حال كذلك طبعاً)، وإنما من دافع السيطرة على الأرض. لقد أعلن ديفيد بن - غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلية، أن “كل يهودي ينتقل إلى إسرائيل سيتوجب عليه التوجه فوراً إلى العمل في زراعة الأحراج”، جاعلاً من زراعة الشجر مكوناً رئيسياً من المخطط الاستعماري الاستيطاني.^{٣٨}

وبالتالي، جرت عسكرة الأشجار، ليس في الرواية الإسرائيلية فقط، بل في الوقائع التاريخية كذلك، وتحولت هذه الأشجار إلى “ميليشيا” يهودية، وفق تعبير آلون طال، لتوفر وفق إيروس برافرمان “ليس أجساداً يهودية بالوكالة فحسب، بل شرطة يهودية بالوكالة لحراسة الأرض أيضاً.”^{٣٩} ومثلما يلاحظ طال،

الفطرية التي تطورت ببطء وتكيفت بمرور الزمن مع النشاط البشري، الأمر الذي جعلها ضعيفة للغاية وعاجزة عن التأقلم مع المناخ المحلي، وتحتاج إلى كميات كبيرة من المياه؛ أي باختصار، مناطق تمثل كارثة بيئية أو حتى كارثة "مدمرة للبيئة" المحلية. ومن خلال زعمهم أنهم قادرون على إنشاء منطقة "طبيعية" مختلفة عن الثقافة المحلية، قلبوا رأساً على عقب منطق المساحات الفطرية (حيث تتجاوز الطبيعة مع الثقافة وتتكافلان). وفي الوقت الذي أعيد تخطيط وتشجير أجزاء من المساحات الطبيعية التي احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٦٧ (وخصوصاً في الضفة الغربية)

المرادف النباتي لاستخدام السلاح الكيميائي: فهي تنظف المكان بسرعة. بعد شجر الكينا، تحوّل الاهتمام إلى أشجار الصنوبر بصفتها "أنواعاً طلائعية" للسبب نفسه، فهي تساهم في تكوين "بيئة غير تنافسية: فإبر الصنوبر تزيد في حموضة التربة وتمنع نمو معظم أشكال النباتات الأخرى".^{٣٥} بالنتيجة، وبحلول تسعينيات القرن العشرين، كانت الغابات الإسرائيلية مؤلفة في معظمها، من نوع واحد من الأشجار: فهي قد تبدو "ساحرة" و"خلابة" و"طبيعية" و"رائعة"، مثلما تصفها مختلف المنشورات الترويجية للحدايق الوطنية، لكنها في تعارض صارخ مع الطبيعة الجبلية الحرجية

The screenshot shows the official website of the Jewish National Fund (JNF). The header includes the JNF logo and the tagline "Your Voice in Israel". The main navigation bar contains links for "ABOUT JNF", "THE WORK WE DO", "SUPPORT OUR WORK", "JNF IN YOUR AREA", and "DONATE". The "THE WORK WE DO" section is expanded, showing a list of projects including "Forestry & Green Innovations", "Water Solutions", "Community Building", "Disabilities & Special Needs", "Zionist Education & Advocacy", "Research & Development", and "Heritage Sites". The "Forestry & Green Innovations" section is highlighted, featuring a banner with the text "Over 240 million trees planted..." and a sub-header "SUPPORT FORESTRY & GREEN INNOVATIONS". Below the banner, there is a paragraph about the challenges of balancing growth and development in Israel, and a list of highlights including "Israeli Fire & Rescue", "Operation Carmel Renewal", and "From Black to Green". The sidebar on the right contains a search bar, a login section, and a "Plant Trees in Israel" campaign with a "Find us on" section for social media and a "EARN UP TO 9.5% PLANNED GIVING OPTIONS" section.

أحد المنشورات الترويجية يتحدث عن غرس ٢٤٠ مليون شجرة.

الفطري، بعبارة أخرى، هو منطق الجذب والعقم، بينما منطق الاستعمار الاستيطاني هو منطق التحسين والنظام الذي تُعدّ غابات الصنوبر الكثيفة دليلاً حياً عليه.

إن هذا الادعاء بتحويل المساحات الجذباء إلى مناطق خضراء خصبة، والنابع من الخطاب الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، لا يزال يصدر عن الصندوق القومي اليهودي، وهو هيئة مكلفة من الدولة بزراعة الغابات في إسرائيل وصيانتها. فهذا الصندوق يعلن في موقعه الإلكتروني أن "إسرائيل وبلداً آخر فقط في العالم دخلا القرن الحادي والعشرين وفي سجلهما زيادة صافية في عدد أشجارهما"، وأن "إسرائيل لم تحظَ بنعمة الغابات الطبيعية، فكل غاباتها زُرعت باليد. وعندما وصل بناء الدولة الرواد قابلتهم أرض جذباء".^{٤٠} ويقول الصندوق القومي اليهودي أيضاً أنه "زرع أكثر من ٢٤٠ مليون شجرة في جميع أرجاء دولة إسرائيل ليوفر أحزمة وفيرة من الخضرة تغطي أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ فدان. إن عمل الصندوق القومي اليهودي في تطوير الغابات الوطنية يستحدث رئة خضراء حول المدن والبلدات المكتظة، ويوفر وسائل الاستجمام والراحة للإسرائيليين كافة".^{٤١} سنعود إلى مزاعم الصندوق القومي اليهودي بشأن مدى روعة ذلك، لكن يجب أولاً أن نسجل أنه وعلى الرغم من أن الدولة مكنت هذا الصندوق من إدارة الأراضي الحكومية (٩٣٪ من الأرض داخل الدولة، جرى الاستيلاء على القسم الأعظم منها، عن طريق العنف، من أصحابها الفلسطينيين الشرعيين بعد التطهير العرقي لفلسطين في سنة ١٩٤٨)، وعلى الرغم من أن موقعه الإلكتروني يتبجح بالقول أنه يوفر خدماته لـ "الإسرائيليين كافة"، فإن مهمته الحقيقية أكثر تحديداً من ذلك، فهو يتباهى في مكان آخر بأنه "الوصي على أرض إسرائيل نيابة عن أصحابها - الشعب اليهودي في كل مكان".^{٤٢} إنه ادعاء مختلف تماماً عن رعاية مصالح "الإسرائيليين كافة" الذين يمثل

لإضفاء مشهد رعوي عليها كأنه مستوحى من التوراة، وتعزيز إحساس المستوطنين اليهود بأنهم يعودون إلى ما يشبه وطناً قديماً، كان تخطيط المساحات الطبيعية في معظم أرجاء فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ يهدف صراحة إلى إضفاء طابع أوروبي على الأرض واستصلاحها بدلاً مما بدا أنه مساحات فطرية في حالة فوضى غير منتجة. واندرج إضفاء الطابع الأوروبي على الأرض الفطرية في إطار سياسة واضحة.^{٣٦} تقول إيروس برافرمان إن "أشجار الصنوبر تخلق مشهداً شرق أوروبياً متميزاً"، ولذلك "فإنها تشكل مشهداً وسيطاً بين ما تصبو إليه العين الأوروبية السابقة وما تراه حقاً".^{٣٧} وهذا الأمر يتم التعبير عنه بصراحة في أكثر الأحيان، فقد أطلق على حديقة الكرمل الوطنية المزروعة على أنقاض قرية الطيرة الفلسطينية اسم "سويسرا الصغرى"، نظراً إلى التشابه المتعمد بينها وبين بعض مناطق جبال الألب.^{٣٨} لقد كان هذا المنظر الأوروبي الطابع متعارضاً بصرياً مع طبيعة الأرض الفطرية، ولا يزال كذلك إلى اليوم: إذ يتضح من النظرة الأولى أن الغابات الألبية الكثيفة لا تنتمي بتاتاً إلى المكان ولا تنسجم مع هذه الأرض، لكن هنا أيضاً كان الأمر مقصوداً. وعن ذلك كتب طال أن "غابات أشجار الصنوبر المزروعة حديثاً والحسنة التنظيم كانت تتعارض تماماً مع المساحات الحرجية الجبلية الفطرية التي تعمها الفوضى بما فيها من أشجار سنديان ذات أغصان متشعبة مشاكسة، وشجيرات متنوعة متشابكة يصعب العبور بينها".^{٣٩} وأضاف طال: "بالنسبة إلى فايتس، لم تكن هذه المساحات المشجرة الفطرية خالية من أي قيمة فحسب، بل إنها تقريباً تشكل إهانة للحضارة المتقدمة".^{٣٩} إن المنطق الاستعماري وراء هذا كله واضح: الاستيطان يجلب التنظيم والنظام والحداثة إلى مساحات طبيعية متخلفة تعمها الفوضى، وغير منتجة ومتقلبة وغارقة في "إهمال" عقيم، في استعارة لتعبير فايتس. إن المنطق الثقافي

المسلمون والمسيحيون الفلسطينيون ٢٠٪ منهم.

هناك أمران على المحك هنا وهما لا

يحظيان بأي اهتمام في الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما في تلك الدوائر الليبرالية حيث التأييد لإسرائيل لا يزال قوياً:

أولاً، مع أن إسرائيل تبذل قصارى جهدها

لتؤكد أنها دولة ديمقراطية (وهو ادعاء يردده

على الدوام المعجبون بها في الولايات المتحدة

الأميركية وفي أماكن أخرى)، إلا أنها دولة بلا

دستور، وعن عمد - بلا تعريف شامل للمواطنة

والتابعة الوطنية أو الجنسية. وفي الواقع، فإن

قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٥٠ في جنوب

أفريقيا العنصرية، والذي حدد لكل جنوب أفريقي

هوية عرقية يحصل بموجبها على (أو يُحرم من)

جملة من الحقوق المتنوعة، لديه مُعادل مباشر

في القوانين الإسرائيلية التي تمنح كل مواطن

في الدولة هوية عرقية مغايرة يحصل بموجبها

على جملة من الحقوق (أو يُحرم منها).^{٤٣} إذ إنه

تبعاً لدولة إسرائيل وأجهزتها القضائية، لا يوجد

شيء اسمه أمة أو قومية إسرائيلية بالمعنى

المدني أو غير العرقي، وبالتالي لا يوجد شيء

اسمه جنسية إسرائيلية بحد ذاتها. ومثلما قالت

المحكمة العليا في سنة ١٩٧٢ (في حكم أكدته

في سنة ٢٠١٣): "ليس هناك أمة إسرائيلية

بمعزل عن الشعب اليهودي. الشعب اليهودي لا

يتألف من أولئك المقيمين في إسرائيل فحسب،

بل من يهود الشتات أيضاً".^{٤٤} ويلاحظ

الأكاديميان المختصان بالقانون الدولي جون

دوغارد وجون رينولدز، مستشهدين بقرار سنة

١٩٧٢، أنه "جعل من الواضح أن الاعتراف بأمة

إسرائيلية مشتركة يعني إنكار الأسس ذاتها التي

أقيمت عليها دولة إسرائيل".^{٤٥} وبالنتيجة، فإن

أجهزة الدولة لا تصنف المواطنين اليهود داخل

الدولة فقط، بل اليهود في كل مكان أيضاً، على

أساس هويتهم العرقية بصفتهم يحملون "جنسية

يهودية"، في حين أن غير اليهود، وعلى الرغم

من أنهم يمكن أن يكونوا مواطني الدولة، إلا إنهم

ليسوا أعضاء في "الأمة"، أي أمة اليهود في

جميع أرجاء العالم، سواء أرادوا الانتماء إلى

إسرائيل أم لا، والذين تزعم إسرائيل أنها

دولتهم.^{٤٦} إن هذا التمييز العرقي البالغ الأهمية

بين القومية والجنسية والمواطنة ينتج منه دولة

عنصرية بشكل صارخ تلجأ عند كل منعطف

ممكن إلى الحيل اللغوية والخداع اللفظي للتغطية

على أن هذا هو بالضبط ما هو الأمر عليه.^{٤٧}

تجريد المواطنين الفلسطينيين من هويتهم

القومية كفلسطينيين لا ينطوي فقط على مجرد

الحط من قدرهم، إذ، ومثلما يقول دوغارد

ورينولدز، فإن "تعزيز سياسات إسرائيل

التمييزية ضد الفلسطينيين - داخل إسرائيل وفي

الأراضي الفلسطينية المحتلة على حد سواء - هو

نظام قانوني يؤسس لمفهوم القومية اليهودية،

ويميز المواطنين اليهود من المجموعات غير

اليهودية بموجب التشريع الإسرائيلي.^{٤٨} وعليه،

فإن مختلف الحقوق الأساسية في إسرائيل - مثل

حيازة الأرض واستخدامها والسكن - قائمة على

أساس الهوية العرقية ("القومية") مثلما حددتها

الدولة، وليس على مجرد المواطنة التي تمثل

الفئة - المعيار الأقل شأنًا. لقد عبّر دوغارد

ورينولدز عن الأمر بقولهما إن الفلسطينيين

"يخضعون لقيود هائلة في مجالات حساسة مثل

حيازة الأرض واستخدامها والحصول على

الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية، ويتم

استثناءهم من قوانين التخطيط ومن المؤسسات،

ويتعرضون بصورة منهجية للتمييز بحقهم على

المستويين المحلي والوطني على صعيد الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." وفي الوقت

عينه، يحظى "اليهود الذين تكرر مؤسسات شبه

حكومية والوكالة اليهودية والصندوق القومي

اليهودي جهودها لخدمة مصالحهم الحصرية،

بالحق الحصري في استخدام القسم الأعظم من

أراضي الدولة، وفي المطالبة بحقوق امتيازات

خارج هذه الأراضي في مناطق تسيطر عليها

إسرائيل.^{٤٩} وفعلاً، فإن اليهود غير المواطنين

يتمتعون في الواقع في بعض المجالات،

وخصوصاً فيما يتعلق بالأرض، بحقوق تفوق

القومي اليهودي.^{٥١} ولا يسع المرء هنا أن يضيف شيئاً إلى هذا الاعتراف الصريح بالتمييز العرقي التراتبي من أحد الأجهزة الرئيسية في الدولة الصهيونية - باستثناء أنه مكتوب بلغة عبرية قانونية، ومدفون في وثيقة قضائية مضجرة ما كان يفترض أن تقع عليها أعين غربية.

ما الذي يرغب الصندوق القومي اليهودي في أن تراه العين الغربية الليبرالية؟ الجواب بسيط: كل ما يتعلق بزراعة الأشجار في أرض جدداء وتحويل الصحراء إلى جنة خضراء. ومع ذلك، يجب التأكيد هنا، أن الأمر لا يتعلق ببساطة بحيلة منافقة: إن تأكيد القيمة البيئية لاستصلاح فلسطين الجرداء وتحويلها إلى إسرائيل الخضراء الرائعة هو بالمثل جزء لا يتجزأ من دور الصندوق القومي اليهودي في محو الوجود الفلسطيني من الأرض وإنكار أحقيته فيها - من خلال العمل على زرع الأشجار لتغطية أكبر قدر ممكن من الأدلة. فالتشديد على القيمة الإيجابية لتخضير الأرض يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالواقع السلبي للتطهير العرقي والإبادة البيئية بحيث يجري تأكيد الأول - أي التخضير - إلى حد كبير يجعل الثاني يضمحل ويتحول إلى فراغ يُدار بكثير من الحرص. باختصار، وكما يقول نور مصالحة، فإن الصندوق القومي اليهودي يخطط في حملة غسيل أخضر للتغطية على التطهير العرقي، فمثلما توضح الدعاية التي يقوم بها الصندوق، إذا كان زرع الأشجار جزءاً لا يتجزأ من العملية الاستعمارية الاستيطانية لاستصلاح مساحات فطرية بدائية وغير منتجة وتحويلها إلى مساحات مزدهرة، فإن زرع الأشجار هو... زرع الأشجار. ما الذي يمكن أن يكون أكثر براءة من زراعة الأشجار؟ ما الذي يمكن أن يكون أكثر دلالة وإيحاء من ادعاء العناية بالأرض وتطويرها؟

يقول مصالحة إن "زراعة الأشجار تؤكد قيمة إسرائيل الأخلاقية التي لا جدال فيها (واستطراداً

تلك التي يحصل عليها مواطنون غير يهود. ولا يوجد أي بلد آخر في العالم يحصل فيه أشخاص غير مواطنين يتم تفضيلهم على أساس العرق، على حقوق أوسع من مواطني تلك الدولة. هذا الأمر يقود بالتالي إلى العامل الثاني المهم والذي يتعين علينا ملاحظته: فمثلما يتضح من شعار أن الأرض هي ملك لـ "الشعب اليهودي في كل مكان" بدلاً من، على سبيل المثال، لمواطني الدولة (بغض النظر عن الفلسطينيين الذين هم أصحاب الأرض في الواقع)، فإن الصندوق القومي اليهودي يؤدي دوراً محورياً في صيانة نظام الفصل العنصري المؤسسي في إسرائيل. ولا يوجد في الواقع في أي مكان تفرقة - "إثنوقراطية" (ethnocracy) هي التعبير الذي يستخدمه أورن يفتاحيل في دراسته عن التخطيط العمراني في إسرائيل^{٥٢} - يبرز اتساعها وطابعها المؤسسي بوضوح صارخ، كما هي الحال في البيانات ذات الطابع القانوني الصادرة عن الصندوق القومي اليهودي. فالصندوق الذي مكنته الدولة نظراً إلى دوره في إدارة الأراضي الحكومية، لا يعترف فقط، بل يبرر بإصرار سجله الطويل المثبت في التفرقة ضد المواطنين الفلسطينيين من خلال الإشارة إلى أنه "ليس هيئة عامة تتصرف نيابة عن جميع مواطني الدولة، لأن ولاءه هو للشعب اليهودي، ومسؤوليته هي تجاهه وحده [أي تجاه الشعب اليهودي]. وبصفته مالكا لأراضي الصندوق القومي اليهودي، فإنه ليس على الصندوق أن يتعامل بالتساوي تجاه مواطني الدولة كافة." فضلاً عن ذلك، يشير الصندوق إلى أن "الكنيست الإسرائيلي [أي البرلمان] والمجتمع الإسرائيلي عبّرا عن رأيهما بأن التمييز بين اليهود وغير اليهود، والذي هو الأساس في الرؤيا الصهيونية، هو تمييز مباح"، وأن منحه الأرض إلى اليهود وحدهم "يتفق في الواقع تماماً مع المبادئ المؤسسة لدولة إسرائيل بصفقتها دولة يهودية، وأن قيمة المساواة ستراجع أمام هذا المبدأ حتى لو انطبقت على أراضي الصندوق

المشروع الغربي في الشرق).^{٥٢} وهذا الادعاء بالتفوق الأخلاقي يتجاوز السؤال الدفين حول ماذا (ومن) كان هناك قبل أن تُزرع الأشجار، ويجعله نافلاً. هكذا وعلى الرغم من أن المسؤولين الأوائل في الصندوق القومي اليهودي مثل جوزيف فايتس كانوا يؤيدون بكل صراحة التطهير العرقي المتعمد، وعلى الرغم من أن الصندوق القومي اليهودي كان (ولا يزال) مكوناً أساسياً من المشروع الاستعماري الاستيطاني والعنصري الصهيوني في فلسطين، بعد سنة ١٩٤٨، وخصوصاً في ستينيات القرن العشرين حتى يومنا هذا، فإنه نجح في إعادة رسم صورته وتقديم نفسه بصفته منظمة بيئية منخرطة في تخضير الكوكب وإنقاذنا جميعاً من الاحترار المناخي.

يقول إعلان بابيه إن "المهمة الحقيقية للصندوق القومي اليهودي تكمن في إخفاء بقايا فلسطين البادية للعيان، ليس فقط بواسطة الأشجار التي يزرعها فوقها، بل أيضاً من خلال الروايات التي لفقها لإنكار وجودها".^{٥٣} ولدى مناقشة دور الصندوق القومي اليهودي فيما يسميه "إبادة الذكرى"، يقول بابيه إنه في الغابات التي أنشأها الصندوق "يتفشى إنكار النكبة على نطاق واسع، وكان فاعلاً تماماً إلى درجة أن تلك الغابات أصبحت حلبة صراع رئيسية بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في إحياء ذكرى القرى المدفونة تحتها. إنهم يحاربون منظمة - الصندوق القومي اليهودي - تدّعي أنه لا يوجد غير أرض جرداء تحت أشجار الصنوبر والسرو التي زرعته هناك".^{٥٤} بابيه محق طبعاً، لكننا نحتاج إلى أن نتنبه إلى كيفية تمفصل "إبادة الذكرى" هذا (أو الغسيل الأخضر، وفق تعبير مصالحة)، إذ إن الوجه الذي يؤكد بحماسة زرع الأشجار يطمس بصورة فاعلة قفا الذي يُنكر الوجود الفلسطيني إلى درجة تجعله غير موجود حتى (وربما تحديداً) لأولئك المنخرطين فيه. بعبارة أخرى، إن الخطورة في زراعة

الصندوق القومي اليهودي للأشجار تكمن في أنها فعل إغواء قوي إلى درجة أنه يتفوق ويغري أهل الغواية أنفسهم. لكنه لا يقتصر بأي حال على أهل الغواية: فالصندوق يواصل وضع زراعة الأشجار في المرتبة الأولى بصفتها إحدى الطرق الرئيسية لجمع الأموال والحصول على التمويل، والأكثر أهمية إحدى الطرق الرئيسية التي تمكنه من جذب وشحن همم المجتمعات اليهودية غير الإسرائيلية (وغيرها) لدعم برامجه وتأبيدها. ومثلما تشير هايدي غرونباوم فإن مساهمة "مجتمعات يهودية غير إسرائيلية في زراعة الأشجار في غابات الصندوق القومي اليهودي حشدت تواطؤاً عابراً للحدود مع اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم وأرضهم حيث زُرعت الغابات فوق القرى المهدمة".^{٥٥} بيد أن النقطة المهمة هي أن الأشخاص الذين يساهمون في تمويل زراعة الأشجار، أو يبذلون أقصى ما في وسعهم لزراعة أشجار في أحد المراكز التي يوفرها الصندوق للمستثمرين الأجانب، لا يدركون أنهم يشاركون في برنامج تطهير عرقي. هنا علينا أن ندخل تصحيحاً إضافياً على ادعاء الصندوق القومي اليهودي أن إسرائيل بلد ملتزم بصيانة الغابات وزراعة الأشجار، ذلك بأن برنامج التشجير الإسرائيلي سبقه - ولا يزال يعمل جنباً إلى جانبه - برنامج آخر يعمل بلا كلل وبصورة منظمة على اقتلاع الأشجار وتدميرها. فما إن انقشع الغبار عما تبقى من فلسطين في سنة ١٩٤٨، حتى كان أول ما فعله رؤاد الدولة الجديدة هو البدء باقتلاع وجرف بساتين الزيتون والأشجار المثمرة التي زرعها الفلسطينيون واعتنوا بها على امتداد أجيال لا تُعد ولا تُحصى. وهكذا دُمّرت عشرات آلاف الفدادين من بساتين الحمضيات - بما فيها بساتين البرتقال اليافاوي الشهير - لأن المستعمرين الجدد وجدوا أن الاعتناء بالحمضيات يتطلب أعداداً كثيفة من اليد العاملة، وأنه ليس بمثل جدوى وسهولة المحاصيل الحقلية التي تستخدم طرق الزراعة

اليهودي غابات الصنوبر الكثيفة وأوصلوها حتى إلى أبواب القرى والبلدات الفلسطينية (التي صودر معظم أراضيها أيضاً لهذا الغرض، ومن أجل التطوير العمراني اليهودي عامة)، كما وصلت أشجار الصنوبر السامقة المزروعة حديثاً إلى أطراف ما تبقى من البساتين الفلسطينية. يروي محمد أبو الهيجاء ما حدث لبساتين قرية عين حوض الجديدة الفلسطينية غير المعترف بها. فقد هُجر أهالي عين حوض الأصلية من قريتهم ومُنِعوا من دخولها - لكنهم بقوا بالقرب منها خلال فترة التطهير العرقي في فلسطين، وما يُعرف بقانون "الحاضر الغائب" - وسُلمت فيما بعد إلى مهاجرين يهود على صلة بحركة "دادا" الفنية لتحويلها إلى مستعمرة للفنانين، على الرغم من مطالبات أهلها الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم التي لم تُهدم. وانتهى الأمر بـ "الحاضرين الغائبين" من

الحديثة،^{٥٦} حتى إنهم عدّوا الزيتون أقل جدوى من الناحية الاقتصادية مقارنة بالحمضيات. فضلاً عن ذلك، ومثلما يقول الخبير الجغرافي الإسرائيلي أرنون غولان: "لقد اقتُرن الزيتون بالزراعة العربية المعادية التي عُدت بدائية ومحافظة، وبالتالي خضعت للتهميش في إسرائيل التي سعت لتطوير زراعة حديثة متقدمة."^{٥٧} وهكذا، واجهت الأشجار مصير الناس الذين اعتنوا بها في وقت ما - فاقتُلعت ودُمّرت أشجار الزيتون المعطاءة على مساحة ٤٠,٠٠٠ فدان من الأراضي الخصبة في الأعوام التي أعقبت سنة ١٩٤٨.

لم تجر عملية تدمير بساتين الزيتون والأشجار المثمرة الفلسطينية باستخدام الجرافات فحسب، فأنى تمكنوا من ذلك، وفي أي مكان بقيت فيه مجتمعات فلسطينية نجت من النكبة، زرع العاملون في الصندوق القومي



غابة سرو في كفر برعم لم تستطع أن تخفي آثار البيوت التي دمرتها العصابات الصهيونية.

أهل القرية إلى العيش في حقولهم المجاورة للقرية، وإلى بناء منازل لهم فيها سرعان ما طوّقها الصندوق القومي اليهودي بالأشجار. ويقول أبو الهيجاء: "في الوقت الذي نصبوا الأسلاك الشائكة، قاموا بزرع أشجار السرو بين أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة التي زرعتها في عشرينيات القرن الماضي". ويكمل: "أشجار السرو تنمو بسرعة كبيرة، وسرعان ما بلغ ارتفاعها ١٥ متراً، فظلت وخنقت أشجار الزيتون كونها أقصر منها وحجبت عنها نور الشمس، فتوقفت أشجار الزيتون شيئاً فشيئاً عن حمل الثمار وماتت. ومن الطبيعي أنه لم يعد في وسعنا أن نزرع حيث كنا نزرع، فماتت جميع أشجار التين والتفاح والخوخ". ويضيف: "ما زلت إلى اليوم أكره أشجار السرو لأنها قتلت أشجار فاكهتنا، وزرعت أمام منازلنا تماماً لحبسنا فيها، ولسدّ الهواء، وحجب منظر البحر."^{٥٨}

وطبعاً، لم تُزرع أشجار السرو لمجرد قتل أشجار الفواكه وحجب منظر البحر عن الفلسطينيين، وإنما زُرعت - فعلياً، وقبل أي شيء - لحجب الفلسطينيين أنفسهم عن أعين الآخرين. وبالمثل، لم يتوقف اقتلاع وإتلاف أشجار الزيتون مباشرة بعد نكبة ١٩٤٨، فالى اليوم، لا تزال بساتين الزيتون في جميع أنحاء الضفة الغربية عرضة للاعتداءات المنظمة - أسبوعياً في أكثر الأوقات، وأحياناً حتى يومياً - التي يشنها مستوطنون مسلحون (تحت حماية الجيش الإسرائيلي)، أو الجيش نفسه، أو الدولة بحجة شق الطرق وإخلاء "المناطق العسكرية المغلقة"، أو بناء مستعمرة يهودية أخرى إضافية فوق أراض فلسطينية. وينفذ المستوطنون هجماتهم عادة على نطاق صغير فيحرقون عشر شجرات هنا، ويقطعون خمسين شجرة هناك، وهكذا، أمّا أعمال الهدم والتدمير التي يقوم بها الجيش فتجري على نطاق أوسع، ويمكن أن يتم خلالها تدمير مئات الأشجار دفعة واحدة. وفي الإجمال، ومنذ سنة ١٩٦٧، أشرفت إسرائيل على تدمير ٨٠٠,٠٠٠ شجرة زيتون في الأراضي المحتلة.^{٥٩}

ليست أشجار الزيتون النوع الوحيد المستهدف بصورة منظمة في عمليات التدمير، بل قام الإسرائيليون باجتثاث نوع آخر هو أشجار الصبار أو التين الشوكي التي تُزرع تقليدياً في فلسطين عند مداخل المدن أو لتسييج الحقول والفصل بين حقول قريتين، والتي تشكل ثمارها اللذيذة منتجاً إضافياً عريضاً. لقد جُرفت شجيرات الصبار أو اقتُلعت مع القرى التي نمت فيها في علاقة تكافلية على امتداد قرون، لكن الصبار لديه ميزة مهمة هي أنه يستحيل تقريباً اجتثاثه عملياً، فشجيراته تعاود النمو حتى لو بقي منها جذر صغير في التربة. وهكذا، أينما تذهب في غابات إسرائيل المصطنعة، أو تتنزه خارج الغابات، فإنه لا بد من أن تصادف شجيرات صبار نبتت من الأرض، أو اشترأت بين أشجار الكينا والصنوبر المزروعة فوقها، وحتماً، ستجد بالقرب منها أنقاض منازل فلسطينية مهدمة.

هناك نقطتان يجب إضافتهما فيما يتعلق بشجر الصبار: الأولى أنه على الرغم من المحاولات المنظمة لاجتثاث هذا النوع من الشجيرات، فإنه يحلو للإسرائيليين المولودين في إسرائيل أن يسموا أنفسهم "صابراً"، وهي كلمة عبرية تقابلها في العربية كلمة "صبار" وتعني التين الشوكي (قيل لنا إنهم يُسمّون هكذا لأنهم مكسوون بالشوك من الخارج، وطعمهم حلو من الداخل، وهو وصف ذاتي وجده البعض مضحكاً): الثانية، لكن الأهم، أنه وعلى الرغم من الافتراض الذي نشأ عليه في لبنان، وفحواه أن الصبار ينتمي فطرياً إلى هذا الجزء من العالم نظراً إلى انتشاره الواسع، فإن الحقيقة ليست كذلك: فصبار التين الهندي (— *opuntia ficus indica*) هو في الأصل من المكسيك، وقد جلبه معه كريستوفر كولومبوس إلى إسبانيا، ومنها انتشر عبر حوض المتوسط الذي تحول إلى موطن له بعد تدجينه على مدى قرون. لدينا هنا إذاً قصتان للتأقلم: من جهة، عملية استئناس متدرجة ضمن النظام البيئي القائم لنوع جديد

والاستزراع، فبعد أن تركز محور جاذبيتها على امتداد عقود في الجليل والشمال، انتقل في الأعوام الأخيرة إلى الجنوب، وخصوصاً إلى صحراء النقب. فخلال العقود التي تلت تدمير فلسطين في سنة ١٩٤٨، أحكمت الدولة الإسرائيلية الجديدة سيطرتها على الصحراء عبر طرد القسم الأعظم من سكانها البدو الفلسطينيين الأصليين، والسعي لحصر معظم الذين بقوا في منطقة مغلقة تخضع لقيود محكمة، وإرغامهم على التخلي عن أسلوب عيشهم التقليدي، وطبعاً عن الأراضي التي كانوا يتنقلون فيها. ولضمان نجاح هذه التدابير لجأت إسرائيل إلى مجموعة من الأحكام العسكرية، وإلى الترحيل القسري وإعادة التوطين وهدم المنازل: جرى إفراغ معظم مناطق البادية من سكانها الأصليين خلال هذه الفترة ومُنِعوا من دخولها، وفي المقابل، بُنيت مستعمرات يهودية فيها. وخلال الأعوام الأخيرة، دفعت سرعة نمو هذه

يمثل، كما هي الحال مع أنواع أخرى، حالة انصهار تكافلي بين الطبيعة والثقافة: ومن جهة ثانية، محاولة إزالة نظام قائم عن طريق العنف مع جميع الأنواع التي اندمجت وتطورت معه، واستزراع شجرة بدلاً منه، وإن كانت بارعة في تدمير كل ما يقف في طريقها، إلا إنها لا تنسجم جيداً مع محيطها. فالغابات أحادية النوع التي زُرعت في المساحات الفطرية المتنوعة لا تتحمل الجفاف، وهذه المناطق المستزرعة تمثل كارثة بيئية، وقدرتها على التأقلم ضعيفة مع البيئة المحلية، وهي عرضة باستمرار للأمراض والحرائق. ونظراً إلى أن الصهيونية هي نفسها محاولة لفرض ثقافة أحادية عرقية - دينية بالقوة على أرض عُرِفَت على مر التاريخ بتعددتها الثقافي، فإن هذه الغابات الهشة هي التجسيد المثالي للصراع الصهيوني الأوسع مع الفلسطينيين.

لم يتم التخلي بعد عن مساعي الطمس



الصبار العصي على الاندثار يقاوم الغابات المصطنعة.

أشجارها المثمرة، وكل زرع نابت فيها، كما قام الصندوق القومي اليهودي بزرع غابة جديدة على الأرض نفسها باسم "غابة السفراء" يريد من خلالها تسخير تقنيات جديدة "رائعة" لوقف التصحر ومكافحة التغير المناخي.

إن هدم إسرائيل المتكرر - اللجوج وحتى المَرَضِي - للعراقيب يوفر برهاناً على بنية نفسية اجتماعية جماعية أوسع، فإسرائيل تعمل على إزالة الوجود الفلسطيني مثل رجل مصاب بالحكاك يواصل هرش جلده علّه يتخلص منه. وما من سبب آخر لشرح إصرار دولة حديثة على التنكيل بقرية صغيرة في وسط الصحراء هُدمت مراراً وتكراراً وأعيد بناؤها اليوم ببضعة ألواح من الخشب وخرق من المشمع ليُعاد هدمها. إن هذا الإصرار يبيّن التباين الكبير بين المشروع الصهيوني في فلسطين ومشاريع أخرى استعمارية استيطانية أكثر نضجاً. والحالتان اللتان يمكن مقارنتهما به، هما الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، اللتان اختفى لديهما الشعور بالحاجة الملحة إلى طمس أو إنكار وجود سكان أصليين سلبوا أرضهم خلال حملات الإبادة العنيفة التي لم تترك سوى قسم صغير من السكان الأصليين أحياء. لقد استقرت مجتمعات البيض هناك تماماً بما يكفي لأن يجعلها تستريح؛ وقد تظهر حالات مقاومة منعزلة بين السكان الأصليين هنا أو هناك وتواجه بقمع بشع غير متكافئ (وهو ما تذكرنا به أحداث داكوتا الجنوبية الأخيرة)، لكن مهما تبلغ عزيمة الهنود الأميركيين أو سكان أستراليا الأصليين، فإنها لن تعيد التاريخ إلى الوراء، إلى ما قبل السيطرة على أميركا أو أستراليا.

وفي المقابل، فإن السيطرة الصهيونية على فلسطين ليست كذلك. إن الصمود الكبير للشعب الفلسطيني وتصميمه على رفض الاستسلام والرحيل (وواقع أنه خلافاً لحالتي أستراليا وأميركا، لا يزال سكان فلسطين الأصليون يفوقون المستوطنين عدداً إلى اليوم) أمور تجعل المشروع الصهيوني بكل ما لديه من قدرة هائلة مُثبتة على

المستعمرات الجديدة الحكومة الإسرائيلية إلى اعتماد خطط جديدة لإزالة هؤلاء البدو الفلسطينيين الذين بقوا خارج ما يسمى مناطق التجميع التي تعتزم حصرهم فيها. هناك اليوم ما بين ٨٠ و٩٠ ألف بدوي مهددين بهدم مساكنهم وترحيلهم داخل إسرائيل مع تكثيف الحكومة خطط تهويد المناطق الجنوبية في صحراء النقب. وهؤلاء البدو هم اليوم مواطنون إسرائيليون لكنهم ينتمون إلى العرق "الخطأ"؛ وستتم إزالة قراهم لبناء مدن جديدة لليهود حصرياً. إن الغاية من بناء هذه المجتمعات اليهودية الجديدة وفق يارون بن عزرا، مدير شعبة الاستيطان لدى المنظمة الصهيونية العالمية، هي "منع استمرار استيلاء البدو على أراضي الدولة، ومنع نشوء أي تواصل بدوي أو عربي".^{٦٠} وهكذا يتم تحويل أصحاب الأرض الأصليين إلى محتلين أجنب، بينما يسعى المحتل الأجنبي للحلول محلهم بصفته "صاحب الأرض الأصلي".

وهكذا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، هُدمت بلدة أم الحيران البدوية الفلسطينية من أجل بناء بلدة يهودية جديدة مكانها سُميت حيران. لكن الأمر لم يقتصر على أم الحيران، بل برزت بين جميع البلدات والقرى البدوية التي هدمتها إسرائيل واحدة هي قرية العراقيب الصغيرة. فقد هُدمت تلك القرية في تموز/يوليو ٢٠١٠ وكان يمكن أن تشكل اسماً جديداً يُضاف إلى قائمة طويلة من القرى الفلسطينية التي هدمتها دولة إسرائيل، إلا إنه في هذه الحالة، قام القرويون - وهم للتذكير مواطنون إسرائيليون - بإعادة بناء قريتهم، فعادت الدولة وهدمتها من جديد، ثم عاد أهلها وبنوها من جديد، فأعيد هدمها مجدداً. واستمر الأمر هكذا على مدى أعوام من المعاناة، إذ هُدمت العراقيب ١١٣ مرة حتى آخر إحصاء في أيار/مايو ٢٠١٧، ولم يبقَ منها كثير اليوم - إن إعادة بنائها هي فعل رمزي في المقام الأول - فمخالب الجرافات الإسرائيلية اقتلعت جميع

هذا فحسب، بل إنها تمرر قانوناً يجعل احتفال الفلسطينيين بذكرى نكبة ١٩٤٨ مخالفاً للقانون، فتقمع بعنف المسيرات والاحتجاجات الفلسطينية في ذكرى القرى المهدامة، وتنشر قوات عسكرية غير متكافئة إلى حد كبير للإشراف على هدم وتدمير منازل مواطنيها الفلسطينيين (فضلاً عن هدم المنازل في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧). غير أن هذا الإنكار الإسرائيلي للفلسطينيين يتعرض بحد ذاته للإنكار والطمس تحت طبقات أخرى من الخداع والتعمية، ولإعادة تقديمه في صيغة أخرى على شكل تأكيد قيم بديلة مثل التخضير أو التسامح، وهذا كله ما هو إلا جزء من المشهد الأوسع المعقد.

إن إبادة ذكرى النكبة وإنكار الوجود الفلسطيني مستمران، فهما بعبارة أخرى، لا ينتميان إلى الماضي، ويتصدى لهما الفلسطينيون بقوة رافضين أن ينسوا وأن يتابعوا حياتهم كأن شيئاً لم يكن.

هذا كله يكشف مجدداً ضعف المشروع الصهيوني وهشاشته، إلا إن الشعور بهذه الهشاشة أيضاً يتبدى بطرق أخرى متعددة، كما هي الحال عليه مثلاً في النسيج الأدبي لقصة يهوشع القصيرة "في مواجهة الغابات": فمن خلال تلك القصة نلمس الوعي الواضح بأن الغابات الإسرائيلية كلها تحتوي على بقايا قرى فلسطينية، والخوف من أن تحترق هذه الغابات وأن يكشف احتراقها عن هذه الأنقاض - عن الحقيقة العارية - فيراها العالم كله. ويتضح كذلك الخوف من الرواية الفلسطينية للأحداث، والذي ظهر في إخراس يهوشع شخصيته الفلسطينية حرفياً بأن جعله مقطوع اللسان: بعبارة أخرى، هناك وعي، لكن هناك أيضاً الإدراك أن ذاك الوعي لا يمكن التعبير عنه، على الأقل ليس بصوت أولئك الذين يفترض أنهم أبعدوا واختفوا.

يشير باتريك ولف إلى الطبيعة المتناقضة للقلق الذي يشعر به المجتمع الاستعماري إزاء

العنف، أقل استقراراً في الوقت نفسه. والشعور بانعدام الأمان عميق وينسحب على مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال، إن إصرار إسرائيل المحزن على الاعتراف بـ "حقها في الوجود"، ومطالبتها الفظة بالإقرار بهويتها كدولة يهودية، هما دليل على هذا الشعور الدفين بانعدام الأمان. ويجدر التشديد على أن الأمر لا يتعلق بانعدام الأمان المادي أو العسكري: فما من قوة إقليمية، فضلاً عن الشعب الفلسطيني الأعزل في معظمه، يطرحان أي تهديد جدي، وإن كان مبهماً، لوجود إسرائيل. فلماذا إذاً تشعر بانعدام الأمان؟ لأنها تعرف في مكان ما في داخلها أن الفلسطينيين لا يزالون هنا، وأنهم لم يرحلوا ولم يستسلموا، ولا يزالون يحتفظون بحقهم في أرضهم، وبالإرادة لمقاومة مصادرتها.

إن مطالبة إسرائيل المتكررة بالاعتراف بـ "حقها في الوجود" ليس له مثيل في الأنظمة الاستعمارية - الاستيطانية السابقة: فالولايات المتحدة لا تطالب الهنود الأصليين بالاعتراف بحقها في الوجود، ولا تصر على أن يعترفوا خطياً بأنها دولة للبيض - لأن الولايات المتحدة لا تشعر بالحاجة إلى أن تطلب شيئاً مماثلاً؛ فهي واثقة من مكانتها وقوتها وديمومة سيطرتها على الأرض.

إن مثل هذا الطلب، بعبارات أخرى، مؤشر إلى قلق عميق كامن تحته. فأنت لا تحتاج إلى الاعتراف بشيء تعرف أنه صحيح، ولن تسعى للحصول على تأكيد سوى لمسألة أنت غير واثق بها. وهكذا تواصل إسرائيل الطلب - مثلما تواصل مساعيها لمحو وطمس الوجود الفلسطيني على الأرض والمطالبة باستعادتها - لكنها في الوقت نفسه، لا تستطيع أن تحمل نفسها على الاعتراف بمسؤوليتها عن تهجير الفلسطينيين وتغريبهم المستمر؛ لا يمكنها أن تقبل بدورها في صنع تاريخها نفسه، أو في تاريخ التطهير العرقي الذي تواصل إنكار حدوثه، ولهذا فإنها تواصل هدم منازل الفلسطينيين وطمس أنقاضها بالغابات. وليس

استمرار وجود أصحاب الأرض الأصليين، ولا سيما في حالة التسوية الفاشلة أو غير المكتملة في فلسطين. فمن الناحية السلبية، يلاحظ وولف أن المجتمع الاستعماري يسعى لإذابة المجتمعات الأصلية، لكن من الناحية الإيجابية، "فإن المتطلبات الجارية لإزالة البديل الأصل تواصل تشكيل المجتمع الاستعماري الذي يبنيه المستوطنون على قاعدتهم من الأراضي المصادرة. وبهذا المعنى الإيجابي، يسجل منطق الطمس والإزالة منعطفاً يواصل المضطهد الأصل فيه تشكيل بنية المجتمع الاستعماري الاستيطاني." ٦١ بعبارة أخرى، إن استمرار إسرائيل في إنكار الوجود الفلسطيني يساهم بصورة فاعلة في تشكيل ثقافتها الاستعمارية: إن المسعى السلبي لتغيب الفلسطينيين وإنكارهم يعود باستمرار إلى الظهور في عبارات إيجابية على شكل تأكيد لشيء آخر. وكلما اشتد اضطهاد الفلسطينيين، ازداد تأكيد قيم أخرى؛ وكلما تم التعبير بصوت أعلى عن هذه القيم الأخرى، ازداد إنكار الوجود الفلسطيني ومحوه وطمسه.

قلت آنفاً إن النكبة بدأت لكنها لم تنتهِ في

سنة ١٩٤٨، وإن الاجتياح الصهيوني لفلسطين هو منظومة هيكلية وليس حدثاً. لكن مثلما لاحظت إليزابيث ستراكوش وأليسا ماكون، فإن "الوجه الآخر لكون الغزو منظومة هيكلية وليس حدثاً هو أن سيادة [المستعمر] هي أداء ثابت يدعي أنه الجوهر." ٦٢ ومن هنا، تنبع الحاجة إلى المضي في الإنكار والعمل على اقتلاع الوجود الفلسطيني، وإلى إعادة تصميم وتنظيم الأراضي ليتسنى تقديمها على أنها إمّا توارثية، وإمّا من جبال الألب - أي أنها يهودية و/أو أوروبية، وطبعاً ليست عربية أو فلسطينية، وليست نتاج سيرورات ثقافية واجتماعية حبكت، على امتداد قرون، الطبيعي والبشري في نسيج مشترك من الانتماء. هنا أيضاً، يوضح وولف رؤيته الثاقبة إلى الأمور: "حتى الآن، وبما أن الغزو لا يزال غير مكتمل، فإن دولة الاستعمار تتركز - أو لنكون أكثر دقة، تفشل في أن تتركز - على أسس غير مكتملة." ٦٣ وهذا الفشل في التركيز يبرز في أبهى صورته في غابات إسرائيل الأحادية النوع، والتي تحظى باستمرار بإعادة تنظيم متكررة، وإعادة تشجير. ■

المصادر

- ١ إميل حبيبي، "الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل" (حيفا: منشورات أرابسك - مطبعة الاتحاد، ط ١، ١٩٧٤)، ص ١٠.
 - ٢ يعبد وليد الخالدي ٤١٨ قرية في كتابه:
- Walid Khalidi, *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948* (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992).
- واستناداً إلى دراسة أحدث وأشمل، عدّد سلمان أبو ستة ٥٣٠ مدينة وقرية تم تهجير أهلها في سنة ١٩٤٨، علاوة على بيوت البدو الفلسطينيين الذين مع أنهم كانوا منتشرين في مجموعات صغيرة، إلا أنهم شكلوا ما يعادل أكثر من ١٢٥ قرية، أي يصبح المجموع ٦٥٥ قرية بالحجم المتوسط. انظر:
- Salman Abu Sitta, *The Atlas of Palestine, 1917-1966* (London: Palestine Land Society, 2010), p. 106.
- ٣ قسطنطين زريق، "معنى النكبة" (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، ص ٨.

- Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (London: Oneworld, 2006); Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington: Institute for Palestine Studies, 1992); Idem., *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory* (London: Zed Books, 2012); Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004). ٤
- جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في سنة ١٩٤٨: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة." ٥
- انظر أيضاً:
- Shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (Stanford: Stanford University Press, 2014). ٦
- Patrick Wolfe, *Traces of History: Elementary Structures of Race* (London: Verso, 2016), p. 33. ٧
- Jala Makhzoumi, "Unfolding Landscape in a Lebanese Village: Rural Heritage in a Globalising World", *International Journal of Heritage Studies*, vol. 15, no. 4 (July 2009), pp. 317-337, p. 321. ٨
- Masalha, *The Palestine Nakba...*, op.cit., p. 6. ٩
- Irus Braverman, *Planted Flags: Trees, Land and Law in Israel/Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 100. ١٠
- Masalha, *The Palestine Nakba...*, op.cit., p. 107. انظر: ١١
- Aron Shai, "The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel, 1965-1969", *History and Memory*, vol. 18, no. 2 (fall/Winter 2006), pp. 86-106, p. 87. ١٢
- Ibid., p. 91. ١٣
- Ibid., p. 93. ١٤
- Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948*, translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley: University of California Press, 2000), pp. 11-54. ١٥
- Rafi Segal and Eyal Weizman, "The Mountain: Principles of Building in Heights", in Segal and Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (London: Verso, 2003), pp. 80-93, p. 92. ١٦
- Ibid., p. 93. ١٧
- Uri Eisenzweig, "An Imaginary Territory: The Problematic of Space in Zionist Discourse", *Dialectical Anthropology*, vol. 5, no. 4 (May 1981), pp. 261-285, p. 282. والتشديد من المؤلف.

- Braverman, op.cit., p. 86. ١٨
- Noga Kadman, *Erased From Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948*, translated by Dimi Reider (Bloomington: Indiana University Press, 2015), p. 11. ١٩
- Ibid., p. 43. مقتبس من: ٢٠
- Jewish National Fund, "Biriya Forest: Magic & Mysticism in the Upper Galilee", <http://www.kkl-jnf.org/tourism-and-recreation/forests-and-parks/biriya-forest.aspx> ٢١
- Masalha, *The Palestine Nakba...* op.cit., p. 122. انظر: ٢٢
- Jewish National Fund, "Ayalon Canada Park: Biblical & Modern Israel", <http://www.kkl-jnf.org/tourism-and-recreation/forests-and-parks/ayalon-canada-park.aspx> ٢٣
- Masalha, *The Palestine Nakba...*, op.cit., p. 128. انظر: ٢٤
- Heidi Grunebaum, "Landscape, Complicity and Partitioned Zones at South Africa Forest and Lubya in Israel-Palestine", *Anthropology Southern Africa*, vol. 37, no. 3-4, pp. 213-221. ٢٥
- وانظر أيضاً فيلمها: "القرية القابعة تحت الغابة" ("The Village Beneath the Forest"). Wolfe, op.cit., p. 23. انظر: ٢٦
- Grunebaum, op.cit., p. 214. ٢٧
- Abraham B. Yehoshua, "Facing the Forests", *Jewish Quarterly*, vol. 18, no. 1 (1970), pp. 28-43, p. 33. ٢٨
- Ibid., p. 36. ٢٩
- مقتبس من: ٣٠
- Allon Tal, *All the Trees of the Forest: Israel's Woodlands from the Bible to the Present* (New Haven: Yale University Press, 2013), p. 63. ٣١
- Ibid., p. 65. مقتبس من: ٣٢
- Ibid., p. 86; Braverman, op.cit., p. 96. ٣٣
- Tal, op.cit., p. 81. ٣٤
- Ibid., p. 72. ٣٥
- Braverman, op.cit., p. 91. ٣٦
- Kadman, op.cit., p. 42. انظر: ٣٧
- Braverman, op.cit., p. 89. ٣٨
- Masalha, *The Palestine Nakba...*, op.cit., p. 120. انظر: ٣٩
- Tal, op.cit. p. 80. ٤٠
- The Jerusalem Fund for Education and Community Development, "Palestine's Scarred Landscape", <http://www.thejerusalemfund.org/6826/palestines-scarred-landscape> ٤١
- Jewish National Fund, <https://www.devex.com/organizations/jewish-national-fund-jnf-56225> ٤٢
- Jewish National Fund, "JEWISH NATIONAL FUND PRESENTS... Its First ٤٣

Century", <http://support.jnf.org/site/News2?page=NewsArticle&id=9938>

٤٣ جاء في ملاحظات محكمة راسل (Russell) بشأن فلسطين "أن العضوية الجماعية بموجب القانون والسياسات الإسرائيلية، هي فئة رسمية تفرضها وترصدها الدولة وليست مجرد هوية طوعية"، وأن "اليهود الإسرائيليين هم مجموعة موحدة بموجب القانون تتقاسم المكانة القانونية نفسها أينما يكن مقر إقامتها، في حين أن الفلسطينيين العرب هم مجموعة منفصلة، مقسمة إلى مجموعات فرعية من المواطنين، والمقيمين تحت الاحتلال (الذين يخسرون حقهم في الإقامة في حال تركوا الأرض التي يعيشون عليها)، واللاجئين الذين ليس لديهم الحق في العودة إلى أي جزء من فلسطين التاريخية". انظر:

Russell Tribunal on Palestine, "South Africa Session: Full Findings" (Cape Town, 2011), paragraph 5.19.

٤٤ مقتبس من:

John Quigley, *Palestine and Israel: A Challenge to Justice* (Durham: Duke University Press, 1990), p. 129.

٤٥ John Dugard and John Reynolds, "Apartheid, International Law, and the Occupied Palestinian Territory", *The European Journal of International Law*, vol. 24, issue 3 (1 August 2013), p. 904.

٤٦ Robinson, op.cit., p. 108.

ومنذ فترة قصيرة باتت البطاقات تتضمن نجمة في خانة "الجنسية"، لكن وزارة الداخلية تحتفظ بالتصنيف العرقي/القومي لكل مواطن في سجلاتها الداخلية، وفي سجل السكان. ٤٧ يبدو أن من الصعب تماماً التغلب على هذا الخداع اللفظي: فقد خضت عدة جدالات عقيمة مع أعضاء هيئة تحرير "لوس أنجلوس تايمز" بشأن استخدام الصحيفة عبارة "عرب إسرائيل" للإشارة إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين - حسناً، لم تكن بالضبط جدالات: كنت أجادل وأقدم أدلة كي أبين التركيبة المصطنعة والمضللة للعبارة ومدى رفض الفلسطينيين داخل إسرائيل تماماً لها وأنهم يسمون أنفسهم فلسطينيين، لكن محرري الصحيفة هزوا كتفهم وقالوا إنني ربما أكون على حق، لكن...

٤٨ Dugard and Reynolds, op.cit., p. 904.

٤٩ Ibid., p. 905.

٥٠ انظر: Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2006).

٥١ من رد الصندوق القومي اليهودي على المحكمة الإسرائيلية العليا، في سنة ٢٠٠٤،

<https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/publications/makan/hc9010.pdf>

٥٢ Masalha, *The Palestine Nakba...*, op.cit., p. 120.

٥٣ Pappé, op.cit., p. 228.

٥٤ Ibid., p. 227.

ويقدم أوري ديفيس الحجة نفسها لكن بصراحة أكبر: "لا يمكن للمرء أن يفهم أولوية زراعة الأشجار والغابات في دولة إسرائيل إذا كان يجهل الغاية المركزية من هذه السياسة، وهي التستر على جرائم ضد الإنسانية بواسطة التطهير العرقي، ومن خلال هدم ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرية فلسطينية". ويضيف أن "أولى أولويات سياسة الصندوق القومي اليهودي تكمن في إخفاء جرائم الحرب التي ارتكبتها، كي

- يقال إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط... [وهكذا] يُعدّ الغطاء الذي يوفره التشجير أساسياً، كما أن الغابة التي تبدو مشتركة، تصبح مهمة من أجل أن تقدّم دولة عنصرية [أي دولة إسرائيل] نفسها على أنها دولة ديمقراطية." مقتبس من: Braverman, op.cit., pp. 99-100. ٥٥
- Grunebaum, op.cit., p 214. ٥٥
- Benvenisti, op.cit., p. 164. انظر: ٥٦
- Kadman, op.cit., p. 18. مقتبس من: ٥٧
- Muhammad Abu Al-Hayja, "Unrecognized Villages", *Journal of Palestine Studies*, ٥٨
vol. XXXI, no. 1 (Autumn 2001), pp. 39-49, pp. 44-45.
- Oxfam International, "What is Oxfam's Position on the Israel-Palestine Conflict?", ٥٩
[https://www.oxfam.org/en/countries/occupied-palestinian-territory-and-israel/](https://www.oxfam.org/en/countries/occupied-palestinian-territory-and-israel/what-oxfams-position-israel-palestine-conflict)
what-oxfams-position-israel-palestine-conflict
- "Renounce Theft of Bedouin Land", *Haaretz*, November 12, 2013, ٦٠
<http://www.haaretz.com/opinion/1.557517>
- Wolfe, op.cit., p. 33. ٦١
- Ibid., p. 36. مقتبس من: ٦٢
- Ibid., p. 37. ٦٣

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بلادنا فلسطين (الجزء الرابع) الديار النابلسية (٢)

مصطفى مراد الدباغ

تقديم: وليد الخالدي

٥٠٢ صفحة ٢٥ دولاراً (تجليداً فنياً)